رغم الضجة المتزايدة حول «الصخري»

«الكويتية- الصنية»: دول التعاون تستمر بكونها المزود الرئيسي للنفط عالمياً

قال تقرير شركة الكويتية الصينية بالرغم من الضجة المتزايدة حول النفط الصخري والنفط الموجود في المناطق البحرية العميقة، قد تتمكن دول الخليج العربي من المحافظة على دورها كأكبر مورد للنفط في العالم. فبحسب تقديرات نشرتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مؤخراً، سياتي أغلب إنتاج النفط الإضافي خلال الـ25 عاماً القادمة من دول الشرق الأوسط. ويؤكد تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة الطاقة الإنتاجية في الدول غير التابعة لمنظمة أوبك، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وكندا. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة أن التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال استخراج النفط الصخري منح البلاد القدرة لأن تصبح أكبر منتج للنفط في عام 2015، وأن يتخطى حجم صادراتها حجم وارداتها بعد ذلك ببضع سنوات. كما تستخرج كندا كميات متزايدة من النفط من رمل القار، وهو الذي تم الإعلان قبل فترة بسيطة عن كونه غالياً جداً وضعيف الكفاءة. وبنفس الطريقة، ستتيح التقنيات الجديدة استخراج النفط من المياه البحرية العميقة في البرازيل ليتضاعف إنتاجها ثلاث مرات بين عامي 2010 و2040. ونتيجة لذلك، يتوقع العديد من المحللين أن تفقد دول مجلس التعاون الخليجي تفوقها العالمي في مجال الطاقة، وعلى الأخص أن تفقد السعودية مركزها كمحدد أسعار النفط عالمياً. لكن هذا الاستنتاج غير صحيح تماماً.

وأضاف تزيد بعض الدول غير التابعة لمنظمة الأوبك من إنتاجها بالفعل، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يزيد النفط المعروض بأكثر من 10 ملايين برميل يومياً بسبب زيادة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل وروسيا في عام 2040. لكن أغلب هذه الزيادات لن تتحقق إلا في العقد القادم. وفي بيئة الأسعار الحالية العالية فرصة جيدة للادخار، وبغيره تفتقر الدول الكفاءة الاقتصادية. إلا أن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أنه بحلول منتصف العقد القادم سيبدأ الإنتاج من الدول غير التابعة لمنظمة الأوبك بالانخفاض بسبب ارتفاع معدلات النضوب وارتفاع تكاليف الإنتاج الهامشية، ليصبح الشرق الأوسط مصدر معظم النمو من هناك فصاعداً.

وتابع لكن من أي دول الشرق الأوسط سيأتي النفط؟ فتوقع الإنتاج النفطي صعب بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيه. فبينما يمكن تقدير الطلب بدرجة عالية من الدقة، يبقى تدفق العرض النفطي غير مستقر عالمياً. ومن المتوقع أن تشهد الدول ذات الإنتاج المنخفض والمتوسط مثل عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً بسيطاً لأنها قريبة من الوصول لأقصى طاقتها. وسياتي الارتفاع الأكبر في الإنتاج الإضافي من أكبر ثلاث دول منتجة في المنطقة وهي: إيران، والعراق، والسعودية. إلا أن دول الأوبك المصدرة للنفط هذه معرضة لحالات من عدم الاستقرار في المستقبل. فقد انخفضت الصادرات الإيرانية للنصف لتصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً في عام 2012 نتيجة المقاطعة العالمية، حيث كانت إيران تنتج 4.2 ملايين برميل من النفط يومياً قبل بدء المقاطعة لكن معدلات الانخفاض في حقولها النفطية عالية والاستثمار منخفض جداً في السنوات السابقة. لكن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن يصل الإنتاج في أفضل حال إلى 8 ملايين برميل يومياً في عام 2040، بالنظر إلى حجم الاحتياطات الكبير. ووصل إنتاج العراق إلى أعلى معدلاته في عام 2013 حيث بلغ 3.5 ملايين برميل يومياً ليصبح العراق ثاني أكبر دولة منتجة من دول الأوبك. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن ينتج العراق ما يصل إلى 11 مليون برميل يومياً في عام 2040، إذا ما حل المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية، وحصل الانتقال السياسي بشكل سلمي.

مؤشر إنتاج النفط العالمي

وبحسب تحليل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، سيزيد الإنتاج النفطي للشرق الأوسط بمقدار 10.1 مليون برميل يومياً، من معدله الحالي البالغ 25.4 برميل يومياً إلى 36.5 برميل يومياً في عام 2040. ويعتمد إنتاج السعودية على تطور منافسيها الرئيسيين. حيث تتراوح التوقعات بين 6 ملايين برميل يومياً إذا ما نجحت كل من إيران والعراق في الوصول إلى أقصى معدلات الإنتاج الممكنة، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة من هاتين الدولتين ذوات القدرة النقدية المحدودة بالإضافة إلى فترة طويلة من الاستقرار، وبين 15.5 مليون برميل يومياً إذا ما استمر الوضع الحالي حيث تسجل إيران والعراق مستويات منخفضة من الإنتاج واستثمرت السعودية في زيادة قدرتها الإنتاجية. وتملك السعودية القدرة المالية لذلك ودرست تطبيقه بالفعل. ففي عام 2007 أعلنت السعودية عن خططها لزيادة القدرة الإنتاجية إلى 15 مليون برميل يومياً. إلا أن وزير النفط صرح في أبريل 2013 بأن السعودية لن تزيد قدرتها الإنتاجية الحالية البالغة 12.5 مليون برميل يومياً خلال 30 سنة قادمة. ونظراً لحالة عدم الاستقرار التي تخيم على إيران والعراق، ووضعهم الاقتصادي الصعب حالياً، وحقيقة أن هذين العاملين من غير المرجح أن يتحسنا بشكل كبير على المدى القصير أو المتوسط، قد تضطر السعودية إلى التصعيد في العقد القادم لتعود لتزويد الأسواق الناشئة سريعة النمو بالنفط الذي تحتاجه. من حيث الطاقة، من المرجح أن لا يختلف المستقبل كثيراً عن الحاضر، بعكس ما يعتقد الكثيرون.

«البترول الوطنية» تطلق نظاما جديداً للمناقصات الإلكترونية

جانب من المحاضرة

أقامت الدائرة التجارية في قاعة مسرح المبنى الرئيسي لشركة البترول الوطنية الكويتية ندوة تعريفية حول نظام المناقصات الالكترونية الجديد و المسمى بنظام برافو « BRAVO» و الذي تم اعتماده مؤخرا بالتعاقد مع شركة استشارية، و ينتظر أن يتم تطبيقه خلال شهر فبراير الحالي. و قد دعت شركة البترول الوطنية الكويتية عددا كبيرا من ممثلي الشركات المحلية المؤهلة لديها من مصنعين ومقاولين وموردين للتعرف على النظام الجديد و مزاياه و سبل تطبيقه.

استهلت فعاليات الندوة بكلمة ترحيبية لمدير الدائرة التجارية أحمد الطبطبائي أشار فيها إلى أن النظام الجديد يمثل نقلة نوعية في مجال التعامل مع جميع الشركات ذات الصلة فيما يخص تقديم العطاءات للمناقصات التي تطرحها الشركة، مضيفا أن النظام الجديد يتميز بالبساطة و سهولة الاجراءات و كفاءة عالية فيما يخص دقة و سرعة تسجيل البيانات، بالإضافة إلى توفير نظام على مستوى عال لحماية معلومات العملاء.

كما قام المهندس بسام الشمري رئيس فريق التطبيقات الشاملة من دائرة تقنية المعلومات في البترول الوطنية بتقديم شرح تفصيلي للحضور حول المميزات التقنية لهذا النظام.

«التجاري» يعلن أسماء الفائزين في «حساب النجمة»

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالسيد/صقر المناعي ، وقد فاز كل من:

1 – خيرالله محسن الفضلي
2 – عبدالله تراك الشمري
3 – جنى عبد الحسين الصفار
4 – مهدي عبدالخالق جودة
5 – نبيل عبدالله العدبلة

بجائزة قيمتها -/7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها -/7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير،عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.

يفتح حساب النجمة بمبلغ -/500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين،علما بأن حساب النجمة يمنح عملائه اكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلا من 50 د.ك.

و«التجاري» ينتهز هذه الفرصة ليهنئ جميع الفائزين في سحب النجمة ، علما بأنه سيتم قيد الجوائز النقدية إلى حسابهم في البنك .كما نتوجه بالشكر لوزارة التجارة والصناعة على تعاونهم الدائم وإشرافهم الفعال على عمليات السحب التي تمت بسلاسة ونظام.

تقرير: الكويت تنفق المليارات على مشاريع سياحية وترفيهية

تصل الحملة التسويقية السنوية لمعرض سوق السفر العربي «الملتقى» الى الكويت التي تنعقد في فندق جي دبليو ماريوت بمشاركة كبار اللاعبين الرئيسيين في القطاع السياحي لمناقشة الفرص التسويقية المتعلقة بابراز الطموحات السياحية للكويت.

وتبرز الكويت خلال مشاركتها في سوق السفر العربي هذا العام مشاريعها السياحية حيث سيكون من بين الجهات المشاركة وزارة التجارة والسياحة الكويتية والخطوط الجوية الكويتية والمروة لخدمات الحج والعمرة التي زادت من مساحة جناحها في دورة العام الحالي.

وقال مارك والش مدير عام المعارض في ريد ترافيل اكزيبشنز التي تنظم سوق السفر العربي:» تدرك الحكومة الكويتية مدى امكانيات القطاع السياحي وهي وقعت هدفا لاستقطاب مليون سائح سنويا بحلول العام 2015 وخصصت الاستثمارات الضرورية اللازمة لتطوير خطتها الرائية الخاصة بقطاع السياحة والسفر».

وبلغ اجمالي الميزانية المخصصة لمشاريع البنية التحتية لقطاع النقل لوحده 13 مليار دولار وفقا لمسؤولي الحكومة الكويتية فيما تقود الادارة العامة للطيران المدني الاعمال الخاصة بترقية المرافق القائمة لمطار الكويت الدولي اضافة لانشاء قاعة مسافرين جديدة لزيادة الطاقة الاستيعابية من ست ملايين مسافر حاليا الى 13 مليونا بحلول العام 2016.

وللتعامل مع التدفق السياحي تعمل شركات التطوير السياحي المتخصصة مثل شركة المشروعات السياحية الكويتية على اطلاق عدد من المشاريع السياحية والرياضية

مارك والش

والترفيهية بقيمة 460 مليون دولار وفقا لما كشف عنه مؤخرا خالد الغانم نائب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي للشركة الحكومية. واعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية، المسؤول عن تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الكويت، عن خطط لتطوير منتجعات ومرافق ترفيهية ومرسى سفن في جزيرة فيلكا واعتبارها مشاريعا تحتل الاولوية القصوى.

ويكمل هذه المشاريع مجموعة من الفنادق الجديدة تركز على الفئة الفخمة حيث من المتوقع اضافة 10000 غرفة جديدة بحلول العام 2015 اي بزيادة الثلث تقريبا الى الرصيد الحالي من الغرف وفقا لجمعية ملاك الفنادق في الكويت.

وتخطط مجموعة فنادق انتركونتنتال لاضافة اربع فنادق جديدة في الكويت فيما وقعت ماليونيوم وكوبتهورن مؤخرا على اتفاقية لدمج فندق ماليونيوم الجديد سعة 307 غرف مع مركز المؤتمرات في مدينة الكويت بينما كشفت بلدية الكويت النقاب عن خطط تطوير مجموعة من الفنادق الفخمة.

والكويت هي واحدة من ست مدن في الشرق الاوسط على جدول زيارة فريق سوق السفر العربي في الجولة التسويقية التي تستمر اسبوعا وتضم المنامة وبيروت ومسقط ودبي والدوحة.

وستتاح للشركات العارضة الحالية والمحتملة التي سيتم زيارتها خلال الحملة التسويقية الفرصة للاطلاع على الفعاليات الجديدة التي يضمها المعرض ومنها موضوع العام 2014 وهو قطاع السفر الراقي حيث يركز برنامج الندوات بصورة خاصة على هذا القطاع المهم.

واختار المنظمون لهذا الدورة من المعرض موضوع السفر الراقي الذي يرتبط عضويا باتجاهات السياحة والسفر في دبي ومنطقة الخليج بصورة خاصة مع توفر الكثير من الخيارات الخاصة بهذا القطاع.

ويعود برنامج الندوات الشهير الخاص بالملتقى ليغطي التكنولوجيا وغيرها من القضايا الرئيسية للقطاع مثل اتجاهات السفر الراقي واكسبو 2020 والفنادق المتوسطة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وجديد المعرض هذا العام «مسرح الواجهة» الذي يعطي للعارضين الفرصة لعرض منتجاتهم وخدماتهم في جلسات تستمر لساعة واحدة، و«شاشة الملتقى الحية» والذي يعرض لقاءات حية وغيرها من الاخبار المتعلقة بالمعرض.

وينعقد سوق السفر العربي 2014 في الفترة بين 5-8 مايو في مركز دبي العالمي للمعارض والمؤتمرات مع قاعتين اضافيتين. والعام الماضي زار المعرض اكثر من 21000 زائر وشاركت فيه 165 دولة وامتد على مساحة 22000 متر مربع.

لتقديم عروض وأسعار مميزة للموظفين وعائلاتهم

«وثاق» توقع عقداً مع «الخطوط التركية»

الفارسي: الشركة تسعى لتقديم أفضل الخدمات والحوافز لموظفيها

سارة الفارسي

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي، عن توقيعها لمذكرة تفاهم وتعاون مع الخطوط الجوية التركية، لتقديم عروض خاصة وأسعار مميزة لموظفي الشركة وعائلاتهم على متن الطيران التركي.

وحضر التوقيع من جانب «وثاق» ماجد يوسف العلي- مدير عام الشركة- ، ومن الجانب «الخطوط التركية» عمر طحان -وكيل الحركة والمبيعات الإقليمي - .

وبهذه المناسبة ، قالت مشرف الموارد البشرية بشركة وثاق ، سارة أحمد الفارسي ، إن العروض التي قدمتها الخطوط التركية لموظفي الشركة وعائلاتهم ، تشمل 243 وجهة تصل إليها الخطوط الجوية التركية ، إضافة إلى الأسعار الخاصة للرحلات الجماعية بكافة أنواعها من وإلى تركيا أو غيرها من البلدان التي تقوم الشركة بتسيير الرحلات إليها .

وأضافت الفارسي ، أن العروض ستكون متوافرة في الشركة ، حيث يمكن لكافة موظفي «وثاق» الاستفادة منها من خلال بطاقاتهم الوظيفية ، مشيرة إلى أن هذه الاتفاقية ، تأتي في إطار السياسة التي تتبعها «وثاق» لتقديم أفضل الخدمات والحوافز لموظفيها ، وذلك تقديرا لجهودهم التي يقومون بها في تحقيق سياسة الشركة من خلال أنشطتها المختلفة.

بدوره ، قال عمر طحان في الخطوط الجوية التركية أننا نحرص على بناء علاقات تعاون مع كبرى الشركات في الكويت وتقديم عروض خاصة لها ، مشيرا إلى أن هذا التعاون ، يفتح أبوابا واسعة لمزيد من التعاون والاستفادة الكبرى من كافة الخدمات التي تقدمها الخطوط التركية ، منوها إلى أن هذه الخدمات تشمل كافة المحطات التي تصل إليها طائرات الشركة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأميركا .

وبين طحان بأن الشركة لن تتأخر في تقديم الدعم للشركات التي تحرص على تطوير أداء عامليها من خلال تقديم تسهيلات وعروض لهم مما يمثل لهم قيمة مضافة تعزز العلاقات الاستراتيجية بين كبرى الشركات.

«الوطني للاستثمار» أسواق الخليج المالية أنهت يناير بأداء إيجابي

قال التقرير الشهري الصادر من قسم إدارة الأصول في شركة الوطني للاستثمار

ان الأسواق العالمية بدأت عام 2014 بداية ضعيفة حيث شهدت انخفاضاً حاداً بعد الانتعاش الذي مرت به خلال عام 2013. وعلى الرغم من الأخبار الإيجابية حول تعافي اقتصادات الدول المتقدمة إلا أن تقليص برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة وتجدد المخاوف حول صحة الاقتصاد الصيني بسبب نظامه المصرفي الرديف «Shadow Banking» أدى إلى غموض النظرة المستقبلية. وتظل أسواق المنطقة النقطة المشرقة وسط هذه الصورة المهتزة حيث تستمر هذه الأسواق في التداول وفق أساسيات متينة.

ومع بداية عام 2014 كانت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأسواق الوحيدة التي تنهي شهر يناير بأداء إيجابي ليتفوق أداؤها بصورة ملموسة على أداء الأسواق العالمية وترتفع تلك الأسواق بنسبة 3.6 في المئة و3.7 في المئة على التوالي.

وقد قاد ذلك الأداء السوق القطري والسوق الإماراتي. وتستمر المنطقة في التحرك بفعل الأساسيات القوية والنظرة المستقبلية الإيجابية للنمو في عام 2014 على خلفية خطط الإنفاق الرأسمالي الحكومي القوي. ويستمر المستثمرون العالميون في النظر إلى المنطقة كملاذ آمن وسط الضبابية التي تشهدها المناطق الأخرى، واستناداً على الموازنات القوية للحكومات والقدرة على المحافظة على أسعار عملاتها.

وأضاف وانخفضت الأسواق الناشئة وأسواق البرازيل وروسيا والهند والصين «BRICs» انخفاض حاد بواقع 6.5 في المئة و7.7 في المئة على التوالي، على خلفية جملة من الأحداث السلبية. حيث مرت الأسواق بمرحلة هبوط مفاجئ بفعل تزايد التخارجات من تلك الأسواق على ضوء توقعات ارتفاع عوائد السندات في الأسواق المتقدمة مع احتمالات لاتخاذ المزيد من إجراءات تقليص برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة؛ مما تسبب أيضاً في انخفاض كبير في قيمة عدد من عملات الأسواق الناشئة. كما أضافت الأحداث المصرفية في الصين إلى جملة الأحداث السلبية، فقد أشارت كافة المؤشرات في شهر ديسمبر إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد الصيني. حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في الربع الرابع إلى 7.7 في المئة مقارنة بنفس الفترة للسنة الماضية، بعد أن بلغ 7.8 في المئة في الربع الثالث. في حين أظهرت مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي علامات ضعف. وعلى الصعيد المالي، كان على الصين أن تتدخل لإنقاذ البنك الصناعي التجاري الصيني «ICBC»، الذي يعد أكبر مقرض في البلاد، لتتجنب ما كان ممكن أن يكون أكبر تعثر للأدوات الاستثمارية في العقد الحالي على الأقل، ومحاولة الحد من المخاوف التي تحيط بقطاع الأدوات الاستثمارية الذي تبلغ قيمته 1.7 تريليون دولار، الذي يعد أكبر مكون للنظام المصرفي الرديف في الصين والذي يقدر بنحو 5 تريليون دولار أمريكي بدوره؛ الأمر الذي أصبح مصدراً لقلق العديد من المراقبين بعد ظهور علامات متكررة للاهتزاز، وهو ما يمكن أن يؤثر على صحة النظام المالي الصيني ككل.

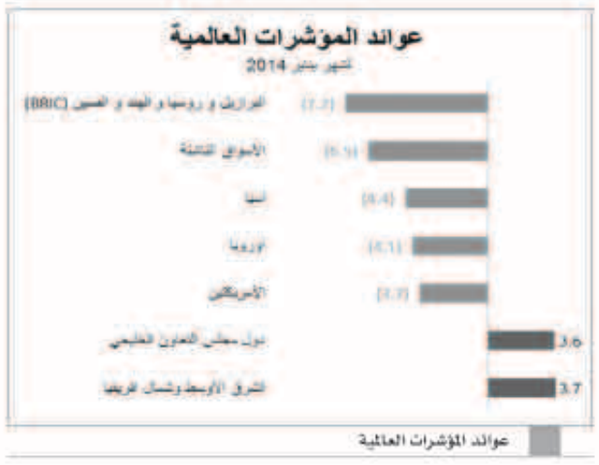

عوائد المؤشرات العالمية

وأشار انخفضت الأسواق الأمريكية بنسبة 3.7 في المئة. وقد ارتفع التضخم في الولايات المتحدة بشكل حاد في شهر ديسمبر ليصل إلى 1.5 في المئة مقارنة بالسنة الماضية بعد أن بلغ 1.2 في المئة في الشهر السابق، مما أثار مخاوف بأن تقليص برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة سوف يستمر بمعدل أسرع. حيث قررت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في اجتماعها المنعقد في نهاية شهر يناير تخفيض شراء السندات الشهرية بمبلغ إضافي قدره 10 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 65 مليار دولار أمريكي شهرياً، مما يشير إلى توقعات بتحسن مؤشرات سوق العمل والنمو الاقتصادي. وقد أجمع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على هذا القرار الذي يمثل آخر قرار رئيسي يتخذه المحافظ بين بيرنانكي قبل أن تخلفه جانيت يلين مطلع شهر فبراير.

وأوضح كما انخفضت الأسواق الأوروبية بنسبة 4.1 في المئة في شهر يناير متأثرة بحركة الأسواق العالمية على الرغم من وجود علامات تشير إلى تحسن في الأوضاع الاقتصادية. وقد جاءت نتائج مؤشر مديري المشتريات لمنطقة اليورو أعلى من المتوقع لشهر ديسمبر. وبحسب شركة Markit، فإن قطاع التصنيع أخذ في التوسع بسرعة أكبر مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات إلى 52.7 في شهر ديسمبر مقارنة بقيمته التي بلغت 51.6 في شهر نوفمبر.

ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة طلبات التصدير والإنتاج، الأمر الذي ساعد المصنعين على التوقف عن أي تقليص آخر في الوظائف. كما قفز مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 51.9 ليفوق بذلك التوقعات. كما تحسنت ثقة المستهلك بدرجة طفيفة في شهر يناير من مستوى -13.6 إلى -11.7.